تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء
على ضوء الاتجاهات الحديثة
(دراسة تحليلية)

إعداد الباحث:

محمد أحمد يحي ردمان

أصول تربية كلية التربية

إشـــــراف:

أ.د / حنان أحمد رضوان

أستاذ أصول التربية ورئيس

قسم أصول التربية

كلية التربية -جامعة بنها

أ.د/ سحر محمد أبو راضي

أستاذ أصول التربية المساعد

رئيس وحدة متابعة الخريجين

كلية التربية جامعة بنها

د/ رقية محمد عبدالله

مدرس أصول التربية

كلية التربية جامعة بنها

١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء
على ضوء الاتجاهات الحديثة

إعداد الباحث:
محمد أحمد يحي ردمان

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى معرفة أبزر الاتجاهات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: أن للمراكز البحثية دور متقدم في قيادة السياسات العالمية، حيث صارت أداة رئيسية لإنتاج العديد من المشروعات الاستراتيجية الفاعلة، وأن المراكز البحثية هي إحدى حلقات الوصل التي تربط الجامعة بالمجتمع ومن خلالها تقدم الجامعة الاستشارات العلمية، وأن المراكز العلمية والبحثية تكتسب أهميتها في البلدان المتقدمة والنامية من خلال أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، كما توضح النتائج أنه لا يوجد مادة في قانون التعليم العالي توضح أهداف المراكز العلمية والبحثية في الجامعات بصورة مستقلة ولكن تم تضمينها ضمن مؤسسات التعليم العالي.

وأن الاتجاهات الحديثة تمثل رافد مهم للأخذ بها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء؛ وذلك نظرًا لما حققته تلك الاتجاهات من نجاحات وما أحدثته من نقلة نوعية في مجال البحث العلمي.

وخلُص البحث إلى تقديم عدد من التوصيات أهمها: ضرورة وضع أهداف موحدة للمراكز البحثية وربطها بأهداف التنمية في اليمن، وضرورة الاستفادة من الاتجاهات الحديثة لتطوير مراكز البحث العلمي في جامعة صنعاء.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات الحديثة، المراكز البحثية في جامعة صنعاء.

Abstract:

The aim of the current research is to find out the most prominent modern trends that can be used in developing research centers at Sana'a University, and the descriptive approach was used, and the research reached a number of conclusions, the most important of which are: that the centers Research is an advanced role in leading global policies, as it has become a major tool for the production of many effective strategic projects, and that research centers are one of the links linking the university to society and through which the university provides scientific advice

And that scientific and research centers are gaining their importance in developed and developing countries through their political, economic, social and academic roles, and the results also show that there is no article in the Higher Education Law that clarifies the objectives of scientific and research centers in universities independently, but it has been included in higher education institutions. That modern trends represent an important tributary to be taken in the development of research centers at Sana'a University This is due to the successes achieved by these trends and the qualitative leap they brought in the field of scientific research.

The research concluded by presenting a number of recommendations, the most important of which are: the need to set unified goals for research centers and link them to development goals in Yemen, and the need to take advantage of modern trends to develop scientific research centers at Sana'a University.

Key words: Recent Trends, Research Centers at Sana'a University.

مقدمة:

يتسم عالم اليوم بالعديد من التغيرات والتطورات التكنولوجية في شتى مناحي الحياة: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والإدارية، والتي نجم عنها تحديات عدة أمام المؤسسات والتي تتطلب مواجهتها ومواكبتها، وحتمية التعامل معها، مما فرض عليها مواكبة تلك التطورات والتحولات السريعة، ويُعد البحث العلمي من أهم الركائز التي تقوم عليها عملية التغيير والتطور في مجالات الحياة المختلفة.

ولا يمكن لأي بلد مهما امتلك من إمكانات وموارد وثروات طبيعية أن يلج أبواب التقدم والحضارة ما لم يتقدم بالبحث العلمي وتطبيقاته، وتعد بلدان أوروبا خير مثال على إحرازها للتقدم باستثمارها للبحث العلمي، بحيث أصبحت اقتصاديات كثير من بلدانهم تفوق اقتصاديات البلدان العربية مجتمعة بنفطها وغازها وجميع مواردها (المجيدل وشماس، ٢٠١٠، ١٧).

وذلك لأن البحث العلمي المصدر الأول للمعرفة ونظم المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة لخدمة المؤسسات والأجيال القادمة وبذلك فإن الإسهام في تنمية الروح الإبداعية في البحث العلمي واجب وطني وانتماء وظيفي وضرورة حتمية نستمد منها ديمومة البقاء وأصالة التميز، بما يكفل للبلدان أن تعيش التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، بما يضمن النهوض بها إلى مصاف الشعوب المتقدمة (الرحيمي والمار ديني، ٢٠١١، ٥٦٧).

ويعتبر البحث العلمي قوةً دافعة وفاعلة للبلدان للمنافسة عالميًّا تطمح من خلالها إلى بناء حياة أفضل لمجتمعها ليكون لها موضع قدم بين الأمم في صناعة خريطة الحضارة الإنسانية، وذلك بعد أن أصبحت قوة المجتمعات تكمن في المقام الأول في الثروات المعدنية، وتنافسها في البحث العلمي (أبو المجد، ٢٠١٥، ٣٠٥).

كما أن المراكز العلمية والبحثية واحدة من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعلومات والمعرفة والتفكير في العالم من خلال النشاطات التي تقوم بها هذه المراكز كالأبحاث والدراسات واستطلاعات الرأي والمؤتمرات والندوات وورش العمل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه النشاطات التي تطرحها المراكز جعلت لها مكانة مهمة كونها تقدم دراسات علمية تحليلية حول أي مشكلة مطروحة تخص الدولة والمجتمع، وتقدم لصناع القرار المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات ولا سيما القرارات الاستراتيجية (فارس، ٢٠١٧، ١١)

وتتبوأ المراكز العلمية والبحثية في العديد من الجامعات العربية والأجنبية مكانة علمية مرموقة وسمعة كبيرة، ولها أدوار رئيسة ومهمة في التطوير والتنمية سواءً أكان ذلك على مستوى الجامعات أم على مستوى المجتمع، فهي إحدى حلقات الوصل التي تربط الجامعات بالمجتمع، ومن خلالها تقدم الجامعة الاستشارات العلمية والدراسات البحثية لعدد من مؤسسات المجتمع، ونتيجة لتزايد المشكلات التي تواجه المجتمع بالإضافة إلى تزايد مطالب الحياة وطموحات المجتمع المختلفة في النمو والتقدم، مما أدى إلى تزايد انتشار مراكز البحث العلمي، وخصصت الدول الأموال اللازمة لها في موازناتها من أجل القيام بالبحوث اللازمة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية (الخولاني، ٢٠١٧، ٢٠١).

وهدفت دراسة (الضالعي، ٢٠١٨) إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن في ضوء بعض الخبرات العالمية، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: أن مركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن يواجه مشكلات عديدة منها ما يتعلق بالمخصصات المالية لإجراء البحوث التربوية، والهيكل التنظيمي والإداري، وسياسة تخطيط البحث التربوي فيه، ونوع الكوادر البحثية العاملة فيه، وأن هناك هياكل إدارية جديدة عملت على سحب صلاحيات المركز ومهامه وتسببت في اختلالات فنية وإدارية وتنظيمية، وقدمت الدراسة تصورًا مقترحًا لتطوير المركز من خلال إعادة هيكلة دوائره البحثية في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، وبما يتناسب مع متطلبات التغيرات العالمية والمجتمعية المتسارعة، وتوسيع نشاطه على المستوى الإقليمي والدولي. كما أوضحت دراسة (الحاوري، ٢٠١٧) بأن المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء تعاني العديد من المشكلات والعقبات وتفتقر إلى الكثير من المتطلبات والمستلزمات الأمر؛ الذي يستلزم معه العمل على تطويرها من خلال الاطلاع على بعض الخبرات العربية والعالمية، وهذا التطوير يعد ضروريًّا حتى تؤدي هذه المراكز دورها المنشود في تطوير البحث العلمي وتنمية المجتمع وتعزيز الشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص، ولكي تواكب التحديات المحلية والإقليمية والدولية.

كما توصلت دراسة (عبد اللطيف، ٢٠١٦) والتي هدفت إلى تعرف واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وتوصلت نتائجها إلى أن البحث العلمي العربي يتصف بانخفاض حجم الإنفاق دون الحد المقبول عالميًّا، وأن دور القطاع الخاص في تمويل

عملية البحث والتطوير غائب، وعدم الاهتمام بالباحث العربي، وغياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة؛ مما أدى إلى عدم توفر البيئة التحتية اللازمة للبحث العلمي.

وفي المقابل نجد أن الدول المتقدمة نتيجة لإدراكهم بأهمية البحث العلمي من قبل الحكومات والقطاع الخاص في إحداث التقدم والتطور في كافة المجالات، فقد أولوا البحث العلمي جُل اهتمامهم فقدموا له الدعم المالي السخي من قبل الحكومات، إضافة لما يقدمه القطاع الخاص من التمويل الأكبر لمراكز البحث العلمي، بما يعود بالنفع على الأكاديميين، وزيادة الإنتاجية العلمية للبحوث، وزيادة قدرة المراكز البحثية على تقديم المعرفة.

وهذا ما أكدته دراسة(Beaudry & Allaoui,2012) حيث هدفت إلى تعرف أثر تمويل البحوث العامة والخاصة على الإنتاج العلمي في كندا. وتوصلت إلى أن الأكاديميين الذين يحصلون على أكبر قدر من التمويل والدعم ينجزون أكبر عدد من المنشورات العلمية، وأن الحصول على كم أكبر من التمويل المخصص للبحث العلمي عن طريق القطاع الخاص يعود بالنفع على الإنتاجية العلمية للأكاديميين، وأن الباحثين الذين لديهم أعمال نشر مشتركة عادة ما يكونون أكثر إنتاجية.

وأما دراسة(Clausen et al,٢٠١٢) فقد هدفت إلى تعرف الدور الذي تلعبه مراكز البحوث في كل من المملكة المتحدة، وأمريكا، وهولندا والسويد وأستراليا، في توفير الدعم المالي وتقديم فرص عمل، وجذب الموهوبين، وتوفير التدريب الملائم، وتوصلت الدراسة إلى أنه يتوجب على الجامعات توفير أرضية خصبة لمراكز البحوث، وأن الدعم الخارجي ودعم إدارة الجامعة هو السبب وراء تقدم المراكز البحثية.

وللنهوض بالمراكز البحثية وتطوير أدائها يجب الاستفادة من الاتجاهات الحديثة، التي تمثل رافداً مهماً للأخذ بها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء، ومن هذه الاتجاهات مدن المعرفة، والحاضنات البحثية والكراسي العلمية، وذلك نظرًا لما حققته تلك الاتجاهات من نجاحات وما أحدثته من نقلة نوعية في مجال البحث العلمي.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية البحث العلمي الذي يعول عليه الدور الكبير في تحقيق التقدم والتطور وفي حل قضايا ومشكلات المجتمعات المختلفة، وما يشهده عالم اليوم من تقدم سريع له أسباب كثيرة، وفي مقدمتها الاهتمام الشديد بالبحث العلمي، تقف المشروعات العربية

في مجال البحث والتطوير عند عتبة الدعاية البعيدة عن جدية الإنجاز، ونجد في المقابل أن الدول المتقدمة تكرس الكثير من إمكانيتها لدعم البحث والتجارب العالمية المختلفة من أجل التطوير، حيث تقوم بإنشاء العديد من مراكز ووحدات متخصصة بإدارة البحث العلمي مزودة بالكوادر والتسهيلات اللازمة، لإيجاد حلقة وصل بين الباحثين والمستفيدين من البحث العلمي، وتوفر إمكانية الربط الشبكي بين الباحثين والمستفيدين من هذه البحوث وتقديم الاستشارات للجهات المستفيدة (الحارثي، ٢٠١١، ٣٤). وبالنظر إلى واقع البحث العلمي في الجامعات العربية ومراكزها البحثية، نجد أنه يعاني من تدنٍ وتراجع في مستويات البحث العلمى والتطويروالإبداع ولم يعد قادرًا على أن يحدث ما هو مأمول منه في ظل التغيرات المتسارعة، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة، والأدبيات ذات العلاقة(الخليلي، ٢٠١٠).

والمتتبع لوضع المراكز البحثية في جامعة صنعاء يجد تطور في أعداد المراكز البحثية والعلمية والتي وصل عددها إلى (٢٣) مركزاً بحثياً حتى عام (٢٠١٤م)، وما يجدر الإشارة إليه هنا أنه ومن تلك الفترة إلى العام الجاري (٢٠٢٠م) لم يتم استحداث مراكز جديدة سوى مركزين متواضعين بجامعة صنعاء منذ العام(٢٠١٢م) بسبب ما تعاني منه اليمن من الحروب وعدم الاستقرار، كما أن هذه المراكز انتشرت في أماكن عديدة بالجامعة، فبعضها مستقلة ولها مبانيها الخاصة بها، والبعض الأخر يقع ضمن مباني الكليات، والبعض الأخر يشترك في مبنى واحد، وهذا التشتت والتزاحم لا ينسجم مع أنشطتها ولا تفي بالاحتياجات المكتبية والتعليمية والتطبيقية، وذلك لأنها وجدت في أماكن لم تكن مهيأة ولا مخطط لها أن تكون مقرات للمراكز البحثية. حيث تؤكد دراسة (العبيدي، ٢٠٠٩) في هذا السياق أن مراكز الأبحاث في الجامعات اليمنية تعاني من غياب استراتيجية واضحة تهتم بالتنمية والتطوير وأرجع سبب ذلك إلى تدني مستوى البحث العلمي وتدني العمل بنتائج البحوث في ميادين التنمية المختلفة، وقلة إسهام مراكز البحث بالجامعات اليمنية في علاج المشكلات التنموية من خلال البحوث العلمية.

وفي السياق نفسه أشارت دراسة (الذيب، ٢٠١٧) إلى أهم الصعوبات التي تحول دون تفعيل دور مراكز البحوث العلمية في خدمة المجتمع وتتمثل هذه الصعوبات في غياب رؤية واضحة للتنمية في مختلف قطاعات الدولة، وغياب سياسات واستراتيجيات البحث العلمي، وقلة التمويل للمراكز العلمية والبحثية، وضعف اهتمام مؤسسات التعليم العالي بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية للأنشطة والدراسات التي تقدمها مراكز البحوث العلمية.

كما يُلاحظ أن هناك قصور في عدم مراعاة بعض الاتجاهات الحديثة مثل مدن المعرفة والحاضنات البحثية والكراسي والاستفادة منها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء، لذا يأتي البحث الحالي ليسلط الضوء على أبرز الاتجاهات الحديثة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما الاتجاهات الحديثة في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

ما الإطار المفاهيمي للمراكز البحثية من حيث (المفهوم – الأهمية – الأهداف)؟

ما أهم الاتجاهات الحديثة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة الاتجاهات الحديثة في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء من خلال الآتي:

التعرف على الإطار المفاهيمي للمراكز البحثية من حيث (المفهوم – الأهمية – الأهداف).

معرفة أهم الاتجاهات الحديثة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناوله لموضوع حيوي وهام يتمثل في التعرف على أهم الاتجاهات الحديثة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء، كما تتمثل أهميته في النتائج التي تم التوصل إليها، ولذلك يمكن أن يستفيد من نتائج هذا البحث القائمين على المراكز البحثية في جامعة صنعاء، وذلك بتطوير هذه المراكز في ضوء نتائج هذا البحث، وصانعي القرار بمؤسسات التعليم العالي بتطوير لوائح هذه المراكز بما يتماشى مع وظيفة هذه المراكز ودروها المجتمعي، والباحثين والمختصين في هذا المجال، وذلك بإجراء دراسات وبحوث مماثلة تتناول جوانب أخرى للمراكز البحثية.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية:

الحد الموضوعي: تمثل في معرفة الاتجاهات الحديثة في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء.

الحد الجغرافي: تمثل في المراكز البحثية في جامعة صنعاء.

منهج البحث وأدواته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك لمعرفة الاتجاهات الحديثة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء. ولتحقيق أهداف البحث الحالي تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة، ويرصدها بكافة جوانبها كميا وكيفيا، ويدرس العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها؛ حيث يعد طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تسهم في تفسير الظواهر بما يسمح بتغييرها وتوجيهها نحو الأهداف المنشودة (عمر، ٢٠٠٩، ٦٩). وهذا المنهج يتيح للباحث تحليل الظواهر– موضع البحث – وتفسيرها، والتنبؤ من خلال ذلك.

مصطلحات البحث:

التطوير

يُعرف التطوير اصطلاحًا بأنه: عملية تحديث وتحسين وإدخال تجديدات تستند إلى مجموعة من المبادئ العلمية والفنية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق أهداف محددة. (شحاته والنجار، ٢٠٠٣، ١٠٧).

ويعرف التطوير إجرائيًا في هذا البحث بأنه: تحديث وتحسين أداء مراكز البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة والخبرات والتجارب العربية والعالمية.

مراكز البحث العلمي: تُعرف مراكز البحث العلمي اصطلاحًا بأنها مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار والتي تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين بصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة (فرحات، ٢٠١٠).

وتعرف مراكز البحث العلمي إجرائيًّا في هذا البحث بأنها: المؤسسات البحثية التي تتبع جامعة صنعاء وتهتم بإنتاج البحوث والدراسات في كثير من المجالات بما يخدم السياسة العامة للدولة، وكذلك عملية التنمية داخل المجتمع وخارجه.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: المراكز البحثية (إطار مفاهيمي):

مفهوم مراكز الأبحاث:

توجد العديد من التعريفات لمراكز البحث العلمي منها:

تُعرف مراكز البحث العلمي بأنها: عبارة عن مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس (أمين، ٢٠١٥، ١٣٩).

وتُعرف أيضاً بأنها: "أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص" (محمد، ٢٠٠٥، ٢٨).

وعُرفت المراكز البحثية أيضًا بأنها: مختبرات صناعية تعمل على تجميع العلماء والكفاءات ليعملوا معًا في مكان واحد وضمن فكرة وهدف واحد (شيبان، ٢٠٠٥، ٧٧).

ومما سبق يمكن تعريف المراكز البحثية بأنها: مؤسسات بحثية تتبع الجامعات، دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات، في مجالات متعددة بما يخدم سياسة الدولة الخارجية والداخلية، وتقديم الرؤى المستقبلية والمقترحات لحل المشكلات التي تهم الفرد والمجتمع.

أهمية المراكز العلمية والبحثية:

أصبح للمراكز العلمية والبحثية دور متقدم في قيادة السياسات العالمية، حيث صارت أداة رئيسية لإنتاج العديد من المشروعات الاستراتيجية الفاعلة، كونها من الجهات الأساسية التي تقوم برسم خطط المشاركة في تلك المشروعات والإسهام فيها إسهامًا مؤثرًا كما أن المراكز البحثية في الدول المتقدمة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المشهد التنموي والسياسي، وأن لها الدور الأساسي في النهوض بالأمم وتقدم الشعوب نحو تحقيق أهدافها (محمود، ٢٠١٣، ٥٥).

كما برز الاهتمام بالمراكز العلمية والبحثية في حماية حقوق الملكية الفكرية للباحثين، لما لذلك من دور في تحقيق مصالح الدول في المجال الاقتصادي والتنموي؛ مما يؤدي إلى تمتع تلك الدول بالاحترام والتقديرعلى المستوى الإقليمي أو الدولي (الكسواني، ٢٠٠١، ١١٥).

ومن أجل ذلك أصبح تفعيل دور الجامعات اليمنية ممثلةً بمراكز الأبحاث والدراسات فيها من مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية والإعلامية والتنموية، وذلك بوصفها الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة، من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية، وندوات متخصصة، من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صناع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي والنظري (الوشلي، ٢٠١٨، ١).

يتضح مما تقدم أن المراكز العلمية والبحثية اكتسبت أهميتها في البلدان المتقدمة والنامية لما تقوم به من أدوار سياسية واقتصادية واجتماعية وأكاديمية في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، لمعالجة مشكلات الحكومات والمجتمعات، وتحقيق التقدم والازدهار للشعوب.

الأهداف والمهام الرئيسة للمراكز العلمية والبحثية في الجامعات اليمنية:

توجد العديد من الأهداف والمهام لمراكز العلمية والبحثية في الجامعات اليمنية وفقاً لقانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية على النحو الآتي:

أهداف المراكز البحثية والعلمية في قانون الجامعات اليمنية:

بالنظر في قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لسنة(٢٠٠٧م) لا يوجد مادة خاصة توضح أهداف المراكز العلمية والبحثية في الجامعات بصورة مستقلة، وبالتالي فإن الأهداف العامة المحددة في قانون الجامعات اليمنية تنطبق على جميع مؤسسات التعليم العالي بما فيها المراكز التابعة للجامعات (قانون الجامعات اليمنية، ٢٠٠٧) كما يلي:

تنمية الاتجاهات الإيجابية في العلوم والتكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع اليمني.

تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.

الاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع.

تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد.

توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العامة ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.

تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة.

الإسهام في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة.

رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال الإسهام في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

من خلال الاطلاع على أهداف الجامعات اليمنية سالفة الذكر يلاحظ أنها لم تذكر أهداف المراكز بصورة مستقلة في القانون، ولكن تم تضمينها ضمن مؤسسات التعليم العالي؛ كونها أحد مكوناتها.

ثانياً: الاتجاهات الحديثة لتطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء:

أبرز النماذج الحديثة في تطوير البحث العلمي:

هناك الكثير من المؤسسات البحثية الجديدة لتطوير البحث العلمي ومهما تنوعت وتعددت أشكالها وأحجامها فإن هدفها واحد هو إنتاج المعرفة التي تلبي حاجات وتطلعات المجتمع، وإحراز التقدم في تقديم الخدمات والسلع، وسوف نتناول الحديث عن بعض النماذج في تطوير البحث العلمي، وتأثيرها الواضح على تقدم البحث العلمي، والأخذ بالإيجابيات التي تتمخض عنها هذه الاتجاهات، للاستفادة منها في عملية التطوير المستمر للبحث العلمي في المراكز العلمية في الجامعات اليمنية، تم تناول النماذج والاتجاهات الحديثة في تطوير البحث العلمي لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة كما يلي:

الاتجاه إلى تطبيق مدن المعرفة:

لقد تحولت إدارة المعرفة إلى أسلوب إداري استراتيجي لتجد طريقها في عدة تطبيقات بخلاف عالم الأعمال مثل التعليم، والحكومة، والرعاية الصحة، وقد جرى تبني هذا الطرح من قبل العديد من الهيئات الدولية الكبرى- كالبنك الدولي – والمفوضية الأوربية، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كإطار حاكم للتوجهات الاستراتيجية المتعلقة

بالتنمية على الصعيد العالمي، ويعد دليلاً واضحاً على وجود علاقة ناشئة بين إدارة المعرفة والتنمية القائمة على المعرفة (Carrillo,2004. 28- 46).

حيث أوجدت هذه العلاقة الجديدة البيئة المناسبة لظهور مفهوم (مدن المعرفة) الذي يعد في الوقت الحالي ذا أهمية كبيرة، وسوف نحاول في هذا المحور من الدراسة الحالية تقديم وتحليل لعدة حالات دراسية ناجحة على أرض الواقع لتكون مدنًا للمعرفة للإفادة منها في البحث الحالي في صورة استنتاجات مبدئية قد تكون مفيدة في بناء مدن معرفية في الجمهورية اليمنية.

أ- مفهوم مدن المعرفة:

تعرف مدن المعرفة بأنها هي: المدن التي تستهدف التنمية القائمة على المعرفة عن طريق تشجيع الابتكار والتشارك والتقييم والتجديد والتحديث المستمر للمعرفة، ويمكن لذلك أن يتحقق عبر التفاعل المستمر بين مواطني المدينة أنفسهم وبينهم وبين مواطني المدن الأخرى، حيث تؤدي ثقافة تشارك المعرفة، وكذلك التصميم الملائم للمدينة وشبكات تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية لها إلى دعم هذه التفاعلات (Ergazakis, K., Karnezis, & Parra's, 2004, 8).

ومدن المعرفة لا تخرج عن كونها مدن تتركز مهمتها في إنتاج المعرفة ونقل ودعم التكنولوجيا والابتكار معتمدة في ذلك على المؤسسات التعليمية – الجامعات – والمراكز البحثية والتقنية والشركات والمنظمات المجتمعية (أبو راضي، ٢٠١٩، ٣٣٤).

ويمكن تعريفها إجرائياً: بأنها المدن التي تصممها الحكومات بشكل دائم ومستقر لتنمية مجتمعاتها وتستجلب المبدعين والمبتكرين من أفراد المجتمع بعمل محاولات منظمة لتطوير نظامها الرأسمالي بطريقة متزنة ومستدامة.

ب- أهداف المدن المعرفية:

تهدف مدن المعرفة إلى (Karnezis, K& Psarrras, J,2004, 93):

التنمية القائمة على المعرفة.

تشجيع الإبداع والتشارك والتقييم والتجديد والتحديث المستمر للمعرفة.

دعم التفاعل المستمر بين جميع أفراد المدينة أنفسهم وبينهم وبين أفراد المدن الأخرى

تنمية ثقافة تشارك المعرفة بين المدن المعرفية.

توفير البيئة الملائمة لرعاية أنواع العلوم والمعرفة التي تنتج الابتكار.

ومن أهم النماذج لمدن المعرفة في بعض الدول الأجنبية والعربية ما يلي:

الولايات المتحدة الأمريكية: ظهرت أول مدينة معرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، لتظهر فيها تجارب هائلة، وتتبنى مخططات استراتيجية معرفية، ويشكل الاقتصاد المعرفي صلب هذه المخططات، حيث يتم التركيز وتوزيع المعرفة وتطبيقها، مع مراعاة البيئة المستدامة، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص الاقتصادية، وتتضمن هذه المخططات، المناطق المعرفية، ومنظومة الشبكات والاتصالات التي تسهل عملية تبادل المعرفة والمعلومات، مع مراعاة التنمية المستدامة، والتوجهات المستقبلية، وإيكولوجيا الإبداع، وتشكل تدفق المعلومات والمعرفة عصب هذه المخططات الاستراتيجية المعرفية، والحكومة المعرفية (أبو عنزة ولدرع، ٢٠٠٧).

مملكة السويد: تزايد الاهتمام بمدن المعرفة في السويد ومن أشهر مدنها المعرفية (مدينة ستوكهولم) والتي عملت على الجمع بين المدينة ومجتمع العمال والبلديات المجاورة بوسط السويد، حيث ركزت على مجالي التكنولوجيا الحيوية، والطب الحيوي، وتسعى ستوكهولم لتصبح واحدة من المدن الكبرى في العالم في العام (٢٠٣٠)، وما يساعدها أنها واحدة من أكثر مدن المعرفة في العالم اليوم(Ake Sundin, 2018 ,20).

ج. جمهورية ألمانيا الاتحادية: تعد مدينة (ميونخ) من المدن التجارية تضم مؤسسات الأبحاث العلمية والتطوير، وذلك لتوثيق ونقل ونشر المعرفة، بفضل ازدهار بنيتها التجارية، تمكنت ميونخ من التمويل المستمر للمعرفة النظرية وتحويلها إلى أفكار وأنشطة اقتصادية ملموسة، كما تمكنت من جذب الكفاءات البشرية في مختلف التخصصات لتقدم بهذه الطريقة آلية متكاملة لتطوير المعرفة وتطبيقها (Menassat, 2018,).

نماذج لمدن معرفية في بعض الدول العربية:

من أبرز المدن المعرفية في الدول العربية ما يلي:

المملكة العربية السعودية والتي حاولت جاهدة تنشيط البحث العلمي في مجالات مختلفة، وإتاحة الفرصة أمام الباحثين للعمل والحصول على المخصصات المناسبة، بإنشاء مدن معرفية، فقد ظهرت أول مدينة معرفية في المملكة العربية السعودية، وتعد (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) من أبرز النماذج العربية والخليجية، والتي توسعت في دراسة البحوث في

مجال البترول فقط، لتشمل: الطاقة الذرية، والفلك والجيوفيزياء والكمبيوتر والإلكترونيات والفضاء (شيبان، ٢٠١٤، ١٤).

دولة الكويت: قامت دولة الكويت بإنشاء مدينة معرفية تسمى (واحة أبحاث الكويت)، وذلك للحفاظ على حماس الجامعات وكلياتها ومراكزها البحثية، ودفعها نحو الابتكار والإبداع وتحويل الأفكار إلى أبحاث ذات قيمة علمية وعالمية تتيح إنتاج المعرفة المناسبة مع التطورات والمستجدات الحديثة، فتم توفير البيئة الملائمة للجودة العالية، وإيجاد شراكات بحثية وأفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات علمية ذات قيمة تجارية واجتماعية عالية، فاعتمدت مبادرة (KURP) التجارية تجسيدًا لتلك للجهود، وتم إنشاء واحة الكويت للأبحاث العلمية(السند، ٢٠١٤، http://www.dohainstitute.org).

الاستفادة من نموذج مدن المعرفة في تطوير مراكز البحث العلمي في الجامعات اليمنية:

من خلال استعراض النماذج السابقة لمدن المعرفة يمكن الاستفادة منها في: تبني تشجيع رعاية المعرفة، وما تشمله من عمليات من توليد المعرفة وتخزينها واستردادها وتجديدها لخلق بيئة معرفية تستهدف التنمية القائمة على المعرفة مما يؤدي إلى خدمة المجتمع، ودعم المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع في تحقيق التنمية والحفاظ على هويتهم، وتحويل الأفكار إلى أبحاث ذات قيمة علمية وعالمية تتيح إنتاج المعرفة المناسبة مع التطورات والمستجدات الحديثة، إضافة إلى دعم التحول إلى نمط اقتصادي أكثر استدامة، وإيجاد بيئة رحبة تتسع للجميع لتقديم خدمات تعليمية أفضل، وتنمية الكفاءات البحثية وتمويل البحوث العلمية ذات المردود العام، التي لها تأثير على التنمية المجتمعية الشاملة.

الاتجاه إلى إنشاء حاضنات البحث العلمي:

تعد حاضنات الأعمال والتقنية أحد المشروعات المهمة على المستوى العالمي والإقليمي، حيث أسهمت في تشكيل خبرات كثير من المؤسسات الاقتصادية والأكاديمية في عدد من دول العالم، رغبة منها في استثمار الإبداع والابتكار وتحويله إلى مورد اقتصادي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أ- مفهوم حاضنات البحث العلمي:

تعرف حاصنات البحث العلمي بأنها: توجهات متكاملة لدعم الأفكار والمقترحات الابتكارية لأصحاب العقول البشرية المتميزة التي تمتلك المعرفة، وقد يتم تنفيذ هذه

التوجهات من خلال مؤسسات ذات كيان مادي ملموس، أو من خلال مؤسسات تعتمد على الإطار غير التقليدي للتواصل مع المواهب ذات القدرات المعرفية والذي يرتكز للواقع الافتراضي لشبكة الإنترنت، والتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (عبده، ٢٠١٤، ٥٤)

ب- أهمية حاضنات البحث العلمي:

تتلخص أهمية حاضنات البحث العلمي في (الشتيوي، ٢٠١٤، ٨) و(الصويعي، ٢٠١٨، ٢٢٨):

الارتقاء بمستوي البحث العلمي.

تعد وسيلة لنقل المعرفة.

تعد حاضنات الأعمال آلية مهمة لترجمة البحوث إلى مشاريع إنتاجية

تسهم الحاضنة في ترجمة مخرجات البحث العلمي من خلال برامج الإبداع والابتكار.

تسهم الحاضنات في استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية.

تسهم الحاضنات في تحقيق اقتصاد المعرفة.

تهتم الحاضنات بربط المؤسسات العلمية والبحثية بالقطاعات الصناعية والخدمية.

تهتم الحاضنات بنقل وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة واستخدامها في بناء الاقتصاد المتنوع.

تعنى الحاضنات بتوجيه الخدمات للمبدعين من الباحثين لتطوير أفكارهم.

توطيد علاقة التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، ومراكز البحث، والمجتمع، والحكومة، والشركات، والعملاء.

ومن أهم النماذج لحاضنات الأعمال في بعض الدول الأجنبية والعربية ما يلي:

نماذج الولايات المتحدة الأمريكية: من أهم نماذج الحاضنات التكنولوجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية نموذج الجامعات الاستثمارية (Hottenrott & Thorwarth, 2011, 5)، وهي الجامعات التي ترتبط بمراكز تنمية التكنولوجيا أو معاهد التكنولوجيا المتعددة، ومنها جامعة ستانفورد التي تقع في منطقة وادي سيليكون في كاليفورنيا، وجامعة تكساس في أوستن حيث يعد من أشهر النماذج التي تهدف إلى تحقيق عملية الشراكة أو التعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة الحكومية المحلية في مدينة أوستن، وبمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص، بهدف زيادة معدلات التنمية

الاقتصادية وتحويل المخترعات إلى ثروات اقتصادية وتوفير البيئة الأساسية الأكاديمية من أعضاء هيئة التدريس وطلاب وتكنولوجيا (الخطيب، (٢٠٠٦، ٥٤).

ب. نماذج جمهورية مصر العربية: اهتمت بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وقد بدأت التجربة المصرية للحاضنات بإقامة هيئة مركزية تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوى القومي، لذا فقد تم تكوين الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال عام ١٩٩٨م، من نخبة من كبار رجال الأعمال وأصحاب الخبرات الطويلة في إقامة الشركات الناجحة، مهمتها تقديم كافة الخدمات الإدارية والقانونية والفنية والتسويقية والتمويلية للشركات المحتضنة إضافة إلى دعم البحوث التطبيقية وتحويلها إلى مشاريع منتجة (عبد الوهاب، ٢٠١٦، ٦١).

ج. نماذج حاضنات الأعمال في المملكة العربية السعودية، ومن أهمها (وادي الرياض للتقنية، وواحة المعرفة)، حيث يعد مشروع "وادي الرياض للتقنية" بجامعة الملك سعود صرحًا علميًّا يهدف إلى بناء خبرات عالمية وقدرات للأساتذة والباحثين والطلبة على نحو يمكنهم من أن يسهموا بفاعلية في البحث العلمي والتطوير التقني، في حين تعد حاضنة الرياض للتقنية جزء من هذا المشروع، باعتبارها هيئة تنموية واقتصادية واجتماعية تركز على التقنيات الحديثة، وتسهم في تسريع النمو والتطوير، بالإضافة إلى دورها في تنظيم المشاريع التجارية من خلال برنامج شامل لتقديم المساعدة للمشاريع التجارية المتنوعة (خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية، ٢٠١٢، ٩١).

الاستفادة من نموذج حاضنات الأعمال في تطوير مراكز البحث العلمي في الجامعات اليمنية:

من خلال استعراض النماذج السابقة لحاضنات الأعمال يمكن الاستفادة منها في:

الربط بين حاضنات الأعمال ومؤسسات البحث العلمي، حيث تعد حاضنات الأعمال هي الأداة المثلى لتطوير مراكز البحث العلمي، وحل مشكلات مراكز البحث العلمي والباحثين وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، كما تعد أداة للمحافظة على الرأسمال الفكري والحد من هجرته، وتسهم الحاضنات في نجاح المشروعات البحثية بشكل كبير، وخلق فرص عمل جديدة.

الاتجاه إلى إنشاء كراسي البحث العلمي:

تُعد الكراسي العلمية أو البحثية في الجامعات وسيلة مهمة من وسائل تعزيز البحث العلمي وتوليد المعرفة، والسعي نحو توظيفها والاستفادة منها، والإسهام في التنمية والارتقاء بإمكانات المجتمعات ومكانتها.

وتُعرف كراسي البحث العلمي بأنها: وحدة أكاديمية تنشأ في الجامعة بهدف تهيئة البيئة البحثية لنمو مجال علمي متخصص، ويكون مجلس الجامعة هو الجهة المنوطة بإنشاء كراسي البحث أو تعديها أو إلغائها بموجب توصية يصدرها المجلس (لائحة كراسي البحث العلمي، ٢٠١٥، ٢٠).

أ- مفهوم كراسي البحث العلمي:

تُعرف كراسي البحث العلمي بأنها: وحدة أكاديمية تنشأ في الجامعة بهدف تهيئة البيئة البحثية لنمو مجال علمي متخصص، ويكون مجلس الجامعة هو الجهة المنوطة بإنشاء كراسي البحث أو تعديها أو إلغائها بموجب توصية يصدرها المجلس (لائحة كراسي البحث العلمي، ٢٠١٥، ٢٠).

وتُعرف كراسي البحث العلمي بأنها برنامج بحثي يسند إلى عالم أو باحث متميز، في مجال علمي معين، بإجراء أبحاث متخصصة، بهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر ومواجهة التحديات لخدمة قضية التنمية المحلية. ويعين على رأس الكرسي أحد الأساتذة المتخصصين والمشهود لهم بالتميز العلمي والسمعة الدولية كما يعمل مع أستاذ الكرسي فريق من الباحثين المؤهلين ذوي الخبرة من الكفاءة ويكون تمويل الكرسي العلمي من خلال دعم مالي دائم أو مؤقت يقدمه فرد أو مؤسسة خاصة أو شخصية ابتكاريه لدعم برنامج بحثي محدد (Bustani & Cantu,2006).

ب- أهمية كراسي البحث العلمي:

تبرز أهمية الكراسي البحثية على مستوى المنظومة العالمية في النقاط التالية (عمادة البحث العلمي، ٢٠١٦):

تعد الكراسي البحثية من الأوعية الاستثمارية المهمة لدعم البحث العلمي في الجامعات، فهي نتاج وثمرة للشراكة المجتمعية الفاعلة بين المؤسسات البحثية وجهات الدعم والتمويل.

تعد الكراسي العلمية البحثية أحد الوسائل الفاعلة في دعم وتشجيع الأبحاث العلمية وهي مصدر أساسي لنشر المعارف العلمية والتقنيات الحديثة وتحقيق التنمية المجتمعية.

تسهم الكراسي البحثية في دعم ثقافة الابتكار والإبداع والإنتاج العلمي المميز.

تسهم في حل مشاكل المجتمع والمشاركة في رقي الدولة إلى المكانة العلمية والعالمية المرموقة واللائقة في مجال الإبداع والابتكار والتطور والتنمية المستدامة.

ج- أهداف كراسي البحث العلمية:

تهدف الجامعة والمؤسسات العلمية من إنشاء الكراسي البحثية إلى تحقيق عدة أهداف والتي من أهمها (الحاج، ٢٠١٦، ٤٦):

توسيع قاعدة البحث العلمي في المؤسسات العلمية والجامعات الحكومية، وإجراء البحوث ذات العلاقة بالتنمية الشاملة.

نشر ثقافة البحث والإبداع والابتكار بين الباحثين والعلماء وطلبة الدراسات العليا، في جميع المجالات.

الاستثمار الموسع بالتنمية البشرية والموارد الفكرية للمجتمع، وعقد مبادرات بشكل دوري لتحسين أدائه وتطويره باستمرار لمواكبة التغيرات السريعة.

خلق شراكة مجتمعية شاملة بين كل الجهات لتحسين الإنتاج البحثي والمعرفي للجامعة، وربطها بمتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع.

الاهتمام بالإنتاج المعرفي واعتباره مدخلاً للتنمية الشاملة وتنمية المجتمع والارتقاء به، ونشر فكرة الإنتاج والعمل بدلاً من الاستهلاك والاتكالية.

عقد ندوات وورش عمل بشكل دوري ومستمر للتعرف على أولويات المجتمع واحتياجاته وتحويلها إلى أهداف بحثية قابلة للتطبيق والتنفيذ.

ومن أهم النماذج لكراسي البحث العلمي في بعض الدول الأجنبية والعربية ما يلي:

نماذج تجربة كندا: أنشأت الحكومة الكندية عبر وكالاتها الفيدرالية برنامج كراسي البحث للارتقاء بالبحث العلمي في الجامعات الكندية والقطاع الخاص، ولتطوير بيئة تكنولوجية جديدة وتحسين أنواع التعامل مع البيئة وتدعيم البنية التحتية على المستوى الفيدرالي ومستوى المقاطعات والبلديات، وذلك لأن الحكومة الكندية هي التي تقوم بتمويل برنامج كراسي البحث عبر وكالاتها الفيدرالية المانحة الثلاث (المعهد الكندي لعلوم الصحة، وهيئة بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهيئة بحوث علوم الطبيعة والهندسة)، ويرتكز اهتمام البرنامج أساسًا على الاستثمار في البحوث الأساسية والتطبيقية بالجامعات الكندية (Canada Researc Chairs, 2019)

ب- نماذج الدول العربية: شهدت الجامعات السعودية نموًا متزايدًا في كراسي البحث العلمي، حيث تم إنشاء عدد كبير من كراسي البحث المتخصصة في العلوم الإنسانية والتطبيقية

في مختلف الجامعات السعودية، حيث بلغ عدد الكراسي البحثية حتى عام (٢٠١٣م) حوالي (١٨٩) كرسي بحث في الجامعات السعودية، وانطلقت أولى المبادرات في تأسيس كراسي البحث العلمي بالمملكة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حتى شملت جميع الجامعات السعودية. (وزارة التعليم العالي السعودية، ٢٠١٣، ٢٠).

الاستفادة من نموذج الكراسي العلمية في تطوير مراكز البحث العلمي في الجامعات اليمنية:

من خلال استعراض النماذج السابقة للكراسي العلمية يمكن الاستفادة منها في: خلق شراكة مجتمعية شاملة بين كل الجهات لتحسين الإنتاج البحثي والمعرفي للجامعة، وربطها بمتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع، إضافة إلى الاستفادة منها في نشر المعرفة العلمية ودعم وتشجيع البحث العلمي، وتشكل الكراسي البحثية أحد الصورة المثلى لتمويل مؤسسات التعليم العالي، والتي يتم من خلالها إجراء المشروعات العلمية التي تخدم الإنسان في جوانب التنمية الإنسانية المستدامة بكافة صورها، لذا فمن الواجب الاهتمام بهذا الكيان العلمي لتطوير البحث العلمي.

عرض نتائج الدراسة:

خلاصة النتائج التوصيات والمقترحات:

أولاً: خلاصة النتائج:

خلُص البحث إلى النتائج التالية:

أن للمراكز البحثية دور متقدم في قيادة السياسات العالمية، حيث صارت أداة رئيسية لإنتاج العديد من المشروعات الاستراتيجية الفاعلة.

أن المراكز البحثية هي إحدى حلقات الوصل التي تربط الجامعة بالمجتمع ومن خلالها تقدم الجامعة الاستشارات العلمية.

ضرورة تفعيل دور مراكز الأبحاث في جامعة صنعاء، حيث أصبحت من مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية والإعلامية والتنموية

أن المراكز العلمية والبحثية تكتسب أهميتها في البلدان المتقدمة والنامية من خلال أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية.

لا يوجد مادة خاصة توضح أهداف المراكز العلمية والبحثية في الجامعات بصورة مستقلة ولكن تم تضمينها ضمن مؤسسات التعليم العالي.

أن الاتجاهات الحديثة تمثل رافد مهم للأخذ بها في تطوير المراكز البحثية في جامعة صنعاء؛ وذلك نظرًا لما حققته تلك الاتجاهات من نجاحات وما أحدثته من نقلة نوعية في مجال البحث العلمي.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التالية:

ضرورة تفعيل دور مراكز الأبحاث في جامعة صنعاء، حيث أصبحت من مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية والإعلامية والتنموية.

ضرورة وضع أهداف موحدة للمراكز البحثية وربطها بأهداف التنمية في اليمن.

تخصيص ميزانية مالية كافية لمراكز البحث العلمي في جامعة صنعاء.

الوقوف أمام أوضاع المراكز ومعالجة مشاكلها وكافة الاختلالات.

ضرورة الاستفادة من الاتجاهات الحديثة لتطوير مراكز البحث العلمي في جامعة صنعاء.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبو المجد، مها عبد الله السيد (٢٠١٥): حاضنة الأعمال البحثية وتنمية القدرات التنافسية للجامعة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (Asep)،العدد(٦٦)، مؤسسة الرشد، الرياض.

أبو راضي، سحر محمد .(٢٠١٩). تفعيل الخدمات البحثية بالجامعات المصرية في ضوء مؤشرات اقتصاد المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج (١)، ع(٤)، جمهورية مصر العربية، ص ٢٨١ – ٣٧٨.

أبو عنزة، ناصر محمد ولدرع، طاهر عبد الحميد (٢٠٠٧): الندوة الدولية الثانية: مدن المعرفة: مستقبل المدن في ظل الاقتصاد المعرفي تخطيط المدينة المعرفية: الرياض بين الواقع وتحديات تطبيق مفاهيمه، المنعقد في الرياض.

أمين، رضا عبد الواحد(٢٠٠٨): دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة، رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية من الفترة من ١٣–١٩ مايو.

جامعة الملك عبد العزيز (٢٠١٠). الحدائق العلمية ومناطق التقنية، ط٢، سلسلة إصدارات مجتمع المعرفة، المملكة العربية السعودية. ص ٤٣ – ٤٤

الحارثي، فهد العرابي (٢٠١١): أزمة البحث العلمي والتنمية، مجلة أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، العدد(١٢)، يونيو، ٢٠١١، الرياض.

الحاوري، عبد الغني أحمد (٢٠١٧): تطوير المراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء في ضوء بعض الخبرات العربية والعالمية، مجلة البحث العلمي اليمنية، المجلد (١)، العدد(١)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، ص ٨٥ – ١٠١.

خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية(٢٠١٢): الاقتصاد القائم على المعرفة، ١٤٣٥هـ.

الخليلي، خليل يوسف (٢٠١٠): التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم، – رؤية مستقبلية، المجلد(٢)، إبريل، مصر.

الخولاني، زمزم صالح (٢٠١٧): واقع تمويل المراكز العلمية والبحثية اليمنية وسبل تطويرها في ضوء الخبرات العالمية، المجلة اليمنية للبحث العلمي، المجلد(١)، العدد(١)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء.

الذيب، أمة الصبور عبد التواب (٢٠١٧): الشركة بين مراكز البحوث العلمية في الجامعات اليمنية وقطاعات المجتمع المختلفة، المجلة اليمنية للبحث العلمي، المجلد(١)، العدد(١)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء.

الرحيمي، سالم، والمارديني، توفيق (٢٠١١): الإبداع البحثي في العالم العربي، المؤتمر التربوي السنوي العربي السادس- الدولي (تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة)، المنصورة، (١٣-١٤)، إبريل.

السند، حسن (٢٠١٤): قطاع الأبحاث يعيد صياغة استراتيجية بالتوافق مع أحدث رؤية لجامعة الكويت، متاح على الموقع الإلكتروني
بتاريخ(٢٠٢٠/١٢/٢٣)::http://www.ovpr.ku.edu.kw

الشتيوي، حسين فرج (٢٠١٤): دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلي ثروة، بحث مقدم إلي الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، في الفترة من ١٠-١٢ يونيو ٢٠١٤م، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٤م.

شحاتة، حسن والنجار، زينب (٢٠٠٣) : معجم المصطلحات التربوية والنفسية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط١.

شيبان، أمة اللطيف بنت شرف (٢٠٠٥): البحث والتطوير كركيزة لإقامة مجتمع المعرفة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام السادس في الإدارة والإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية – دور الإدارة في إقامة مجتمع المعرفة، مسقط، للفترة ١٠-١٤ سبتمبر.

الضالعي، محمد محسن (٢٠١٨): تصور مقترح لتطوير مركز البحوث والتطوير التربوي في اليمن في ضوء بعض الخبرات العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

عبد اللطيف، خوشي عثمان (٢٠١٦) : واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين، ماليزيا، اليابان) أنموذجًا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٣٠)، جامعة بابل، العراق.

عبد الوهاب، أحمد (٢٠١٦): تعريف حاضنات الأعمال دراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية وشرح لدور الحاضنة – المركز المصري للدراسات العامة، مصر.

عبده، هاني محمد السعيد (٢٠١٦): أثر تطبيق التوجهات الحديثة لحاضنات الأعمال على تمكين عمالة المعرفة: دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات صناعة الأدوية والأجهزة الطبية في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد(٢)، مصر.

العبيدي، سيلان جبران (٢٠٠٩): واقع البحث العلمي وآفاق تطويره في الجمهورية اليمنية، دراسة مقدمة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء.

عمر، سيف الإسلام سعد (٢٠٠٩): الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا.

فارس، زايد ناجي (٢٠١٧): المراكز العلمية البحثية وسبل التطوير، المجلة اليمنية للبحث العلمي، المجلد (١)، العدد(١)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء.

فرحات، أحمد (٢٠١٠): مراكز الفكر والبحوث في العالم بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة، متاح على الموقع الإلكتروني بتاريخ (٢٠٢٠/٨/٢٣):www.main.omandaile.com

الكسواني، عامر محمد(٢٠١١): القانون الواجب التطبيق على مسائل الملكية الفكرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

لائحة كراسي البحث العلمي(٢٠١٥): المادة (٢٠) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، والمادة ((٤٨) من اللائحة المنظمة للشئون المالية في الجامعات، المملكة العربية السعودية.

المجيدل، عبد الله، وشماس، سالم (٢٠١٠): معوقات البحث العلمي في كلية التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية – دراسة ميدانية: كلية التربية بصلالة أنموذجاً، مجلة جامعة دمشق، المجلد(١٦)، العدد(٢) .

محمد، جميل أنمار(٢٠٠٥): مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية: تحليل وتقويم، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العدد ٤، نيسان.

محمود، خالد وليد(٢٠١٣): دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال التفاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

وزارة التعليم العالي (٢٠١٣): المملكة العربية السعودية، حالة التعليم العالي فيالمملكة العربية السعودية، التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة.

وزارة الشؤون القانونية (١٩٩٥): القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٨) بشأن الجامعات اليمنية، المادة (٥)، صنعاء.

---------- (٢٠٠٧): قانون الجامعات اليمنية والقرارات المنفذة له، الطبعة الثالثة، مطابع التوجيه، اليمن.

---------- (٢٠١٠): القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن الجامعات اليمنية، المادة (٥).

الوشلي، عبد الوهاب(٢٠١٨): مراكز الأبحاث العلمية، افتتاحية نشرة النوع الاجتماعي والتنمية، العدد(٦)، جامعة صنعاء، اليمن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ake Sundin,(2018): Learning For "Everyone, Everywhere" In A Smart Connected Community, Cisco, Http://Www. Cisco. Com.

Beaudry, Catherine & Allaoui, Sedki (2012): Impact Of Public And Private Research Funding On Scientific, Producation: The Case Of Nanotechnology. Research Policy 41,Op. Cit.

Canada Research Chairs, http://www.chairs-chaires.gc.ca www.chairs-chaires.gc.ca/home-accueil-eng-aspx.

Carrillo, F. J): Capital Cities(2004): A Taxonomy of Capital Accounts For Knowledge Cities, Journal of Knowledge Management, Vol. (8), No 5,.

Clausen, Tommy & et al (2012): Mobilizing For Change: Astudy of Research Untis in Emerging Scientific Fields, Research Policy, Vol 41, Issue 7.

Parra's, J(2004): &Ergazakis, K., Karnezis, K., Metaxiotis, K. Towards Knowledge Cities: Conceptual Analysis And Success Stories, .Journal Of Knowledge Management, Vol. 8, No5

Psarras, J: op, cit La &Ergazakis, K., Karnezis, K., Metaxiotis, K.

Chman, J., (2004): Le Financement Des Strategies De L'innovation, Economic a, Paris,.

Menassat (2018): http:// communityar. Menassat. Com.

Isabel Diez – Vial & Angeles Montoro – Sanchez: How with universities may foster innovation: the case of a knowledge links science park, Technovation, 2016, p. 32.